

بعض الاتجاهات الجديدة في تنمية الأقطان المصرية

كلمة الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة

في مؤتمر القطن المنعقد في ٢٢ يناير ١٩٥٧

لازال القطن هو المحصول الرئيسي للبلاد ، فكان طبيعياً أن نوليه جميراً
الكثير من رعايتها . ولقد تابعت وزارة الوراعة الاهتمام بالقطن وأولته
في الأربع سنوات الأخيرة مزيداً من الجهد والعناية . وهذا استجمعت ما قام
به أخصائيوها من أبحاث وتجارب ومشاهدات في المعامل والمحقول ، وما لاحظته
بنفسى أو شاهدته أثناء مرورى في المحقول ، وما جال بخاطرى بشأن القطن ،
و كذلك ما قامت به الجامعات المصرية والمصالح والهيئات الأخرى المتصلة
بالقطن ، وعملت على تنشيط البحث ودعم الاتصال وزيادة الجهد ، ثم قامت
الوزارة بتنفيذ عدد من المشروعات التي تبلورت عنها تلك الدراسات ، وانه ليسنى
أن أتحدث بإيجاز عن بعض هذه الاتجاهات والمشروعات الجديدة .

كان من الطبيعي أن يكون أول جهدنا موجهاً إلى حماية الأقطان المصرية
من التدهور ، والعمل على رفع مستواها ، إذ أنه عندما تسللت الثورة المباركة
مقاييس الأمور ووضحت لها أن الأقطان المصرية قد بدت عليها أعراض التدهور
المتفاوتة الدرجات كان أكثرها وضوها ما لوحظ في القطن الأشموني بسبب
تلويه بنيات غريبة تعرف باسم « القطن الهندي » ، كان لها أسوأ الأثر على سمعة
الأشموني لدى الغزاليين ، كما كان مشار شكوكاً ، بل أصبح مهدداً بالنصر عليهم عنه ،
فوضعت الوزارة على الفور الخطوط العريضة للسياسة التي تتبعها حماية الأقطان
المصرية من التدهور والنهوض بصفاتها . وتلخص هذه الخطوط فيما يلى :

الخط الأول : ويتميز بسرعة الأثر وتبنته ثلاثة خطوط أخرى ترتكز

على أساس وراثية سليمة .

وقد بدأت الوزارة بوضع هذه الخطة موضع التنفيذ في عام ١٩٥٤ ، فقامت بفحص جميع البذور الناتجة من الأشموني ورتبتها وفق درجة نقاوتها ، وحجزت خير ما فيها بما يكفي حاجة الوراعة ، ثم اختيرت مديرية المنيا باعتبارها أجود المناطن إنتاج القطن ، ولأن كمية البذرة الناتجة منها تقريباً يمتد المساحة القطبية في الوجه القبلي ، فركرت فيها أكثر التقاوى نقاوة ونظافة ، ثم قامت متابوتها مع وزارة المالية في ذلك الحين باصدار القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضى بتقسيمة زراعات الأشموني في هذه المنطقة على نفقة الحكومة وتحت إشراف الوزارة ، وأنشأت جهازاً تولى الإشراف على استئصال النباتات الغريبة من بين البدارات في مختلف أطوار نمو القطن في الحقول ، كما أشرفت على الحلبيج وإنتاج البذرة واختيار التقاوى . وبذلك أمكن الحصول على نحو ٩٢٪ من تقاوي الأشموني اللازمة للعام التالي وكلها في مستوى كبير من النقاوة .

ولما كان القطن بطبيعة أزهاره يتعرض للخالط الطبيعي كان من الضروري استمرار العمل عاماً بعد آخر للتخلص من الهجن العديدة المتلاصقة التي لا يسهل تمييزها إلا بعد أن تذكر فيها نسبة معينة من العوامل الوراثية للسلالات الغريبة . وبتوفيق من الله أمكن في العام الأول الارتفاع بنسبة التصافي من ٦٪ إلى ٩٪ في منطقة التركيز ، وحصل زراع المنيا على مبلغ ٠٠٠,٥٩٨ جنيه قيمة هذا الفرق في التصافي ، ثم أعيد تنفيذ المشروع عام ١٩٥٥ في مديرية المنيا وبنفس سيف ، وارتفعت التصافي في المحصول إلى ٤٪ من الرطل للقططار في مديرية المنيا و ١٠٥٪ من الرطل في مديرية بنى سيف .

كما ارتفع المتوسط العام لتصافي الأشموني خارج مناطق التركيز بسبب توزيع تقواى نقية عليها ، فبلغ التصافي في مخصوص لها ١٠٣,٨٪ من الرطل للقططار في عام ١٩٥٥ وقد قدر العائد بسبب هذا الارتفاع في تصافي الحلبيج في جميع منطقة الأشموني عام ١٩٥٥ ، وهو العام الثاني لتنفيذ المشروع ، بحوالي ١٢٧,٣٦٨ قنطاراً أقدر قيمتها بما يربو على ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبهذا بلغت جملة العائد على الدخل القومي من تنفيذ هذا المشروع في العامين الأولين منه ٢,٣٩٨,٠٠٠ جنيه ، ولو أدخلنا في الاعتبار ما درأه المشروع من خسارة

كانت محققة بسبب المبروت المتوالى في تصافي الحليج - الذي تداركته الوزارة -
لقدر العائد بـ ملايين الجنيهات .

وقد شجع نجاح المشروع في الأشموني على الامتداد به في الأعوام التالية
إلى أقطان الدندرة والمنوفى والجيزة . والسكرنك ، مع تعديل في وسيلة التنفيذ
يتافق مع طبيعة كل صنف .

وكان الخط الثاني : هو التوسيع في إنتاج النوبيات والنواهات ، إذ أنها تعتبر
مصدراً للتقاويم النقية والأساس الأول لتحديد وتحسين الصنف عن طريق
الانتخاب المستمر ، فاتسعت المساحات المزروعة من نوبيات ونواهات الأصناف
المختلفة إلى أقصى حد سمح به التقاوي الموجود حتى وصلت المساحة التي ستزرع
منها في عام ١٩٥٧ إلى ١٢٧١ فداناً بعد أن كانت لا تتجاوز ٧١ فداناً في سنة ١٩٥٢ .

وكان الخط الثالث : هو التوسيع في الإيكشارات المنحدرة من النواة وتناولها
بالرعاية لمنع حدوث أي خلط أو تلوث ، كما وضع نظام يكفل تحديد التقاوي
في فترات متقاربة لا تغطي الخميس سنوات لإمكان حمايتها والمحافظة عليها .
وقد زادت مساحات الإيكشارات فأصبحت ١٩٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩٥٦ بعد
أن كانت ٣٨,٥١٦ فداناً في موسم ١٩٥٣ .

ولما كان من العسير ، بل قد يكون من المستحيل تحت الظروف المحلية المحافظة
على الصنف دون تلوث مدة طويلة ، فقد كان من الضروري العمل والمضي
في التحسين للمحافظة على مكانة أقطاننا المرموقة ، وذلك بإنتاج أصناف بديلة
وأخرى احتياطية تتفوق على الأصناف التجارية الحالية ، وكان ذلك هو الخط
الرابع من خطوط حماية محصول البلاد الرئيسي .

ولدى الوزارة رصيد من هذه الأصناف : منها « جيزة ٦٠ » الذي يمكن
أن يكون بدليلاً لصنف الأشموني ، و « جيزة ٤٧ » بدليلاً لجيزة ٣٠ ، و « جيزة ٥١ » بدليلاً
للمنوفى ، و « جيزة ٥٩ » بدليلاً للسكرنك . وتقدر المساحات المتضررة زراعتها من هذه
الأصناف المستحدثة في موسم ١٩٥٧ بنحو ٥٥٠٠ فدان بمزارع الوزارة ولدى
المتعاقدين من الزراع : منها ٩٥٠ فدان من صنف « جيزة ٦٠ » و ١٣٠ فدان من صنف

« جينة ٥٩ » و ٣٤٠ فدانا من صنف « جينة ٥١ » و ٣٠٧٠ فدانا من صنف « جينة ٤٧ » و ١٠٤٦ فدانا من صنف « جينة ٤٥ » .

ولاستكمال البحوث الخاصة بصلاحية هذه الأصناف وتداروها تجاريًا ترسل منها بالات إلى الغزاليين في الداخل والخارج لاختبارها من النواحي الصناعية للتعرف على مدى إقبالهم عليها قبل تقرير مكانتها بين الأصناف الحالية ، ولقد أمكن بعضها أن ينال ترحيب الغزاليين وإقبالهم بجينة ٤٧ ، وجينة ٥٩ .

* * *

وختبر الأصناف الجديدة للتأكد من مناعتتها أو قوّة مقاومتها للأمراض الفطرية وأهمها الشلل . ولما رأت الوزارة أن بعض الأقطان المعروفة بمناعتتها ظهرت بها بوادر الإصابة بهذا المرض - كما حدث في صنف السكرنك - بادرت باتباع نظام اختيار نويات ونواهات الأقطان التي تنتجهما بتقاوى في جميع أدوار إنتاجها ، سواء في ذلك الصوبات وحقول الأكثار - التأكد من مناعتتها . واستكمالا للإجراءات التي اتبعتها الوزارة لوقف التدهور والمحافظة على نقاوة أصناف القطن المتداولة أدخلت عاملاً جديداً في اختبارات صلاحية التقاوى - وهو قياس مثانة الغزل . وقد بدأت الوزارة في تطبيق ذلك لأول مرة في الموسم الماضي بتقاوى السكرنك ، فلم تعتمد أى تقاوى من هذا الصنف إلا إذا بلغت مثانة غرها حداً معيناً ، هذا علاوة على اختبارات الفحص الأخرى .

هذا موجز للخطوط الرئيسية للنحوذ بمسمى النقاوة في الأقطان المصرية ، وهناك اتجاه آخر لرفع محصول الفدان من القطن ، وقد اتبعت الوزارة في رسم خططها طريقين : أولهما التوسيع في الأبحاث والتجارب الخاصة بالمعاملات الزراعية للمحصول ، ويدخل في ذلك اختيار الأراضي الصالحة والخدمة وطرق الزراعة ، ومواعيدها ، والتسميد والري ، ونشر نتائج تلك التجارب على الزارع ، والعمل على اقناعه باتباعها بكل الوسائل .

وقد أصدرت وزارة الزراعة قانوناً لتجديد آخر المواعيد التي يسمح

في حدودها بزراعة القطن على ضوء تجربتها الطويلة حتى يمكن تفادي الأضرار المترتبة على تأخير زراعة القطن في المناطق المختلفة .

أما الطريق الثاني لهذا الاتجاه فهو تعقب أسباب فقد المحصول بسبب آفات القطن ، وتجربة كل الوسائل الفعالة للقضاء عليها في أول أدوار نموها حتى نهاية حنن المحصول ، وتعقب تلك الآفات على مدار السنة وفي كافة المحاصيل التي تصيبها ، ولا تلتزم الوزارة في ذلك وسيلة واحدة ، وإنما تتخذ كل وسائل المقاومة المعروفة سواء منها اليدوية والطبيعية والكيمائية . وتعمل على نشر نتائج ما تصل إليه في هذا السبيل بين الزراع بكلاته السهل وتدريبهم على وسائل المقاومة الفعالة بكل ما تستطيع من وسائل .

وإن خطتنا تهدف إلى الأخذ بطرق المقاومة الكيمائية الآلية ، وإن تردد في تعميمها بمجرد الوصول إلى مادة مؤكدة النتائج من ناحية الإبادة بشرط أن يتوافر فيها عدم خطورتها على الإنسان والحيوان والمحشرات النافحة مع سهولة استعمالها ، ورخص ثمنها ، وسهولة الحصول عليها . ومن المواد الكيمائية التي تبدو ذات نتائج طيبة في مقاومة آفات القطن الرئيسية وهي دودة الورق وديدان اللوز : مادة التوكسافين التي توسيع الوزارة في استعمالها ، كما تقوم بإجراء تجارب على مواد أخرى قد يكون بعضها أفضل من التوكسافين ، وجملة القول أن الوزارة لن تقف عن متابعة تلك الأبحاث والتجارب وإحلال المبيدات التي تثبت أفضليتها بصفة قاطعة محل المبيدات المستعملة .

وتنظيماً لأعمال المقاومة قامت الوزارة بوضع نظام للتحلل من المركبة يمنح مفتشي الزراعة بالإقليم سلطات واسعة في أعمال المقاومة التنفيذية وتزويدهم بكلة الإمكانيات من مواد المسؤمة وآلاتها، بدلاً من تركيزها في الديوان العام وأقسام الوزارة بالقاهرة .

وأقامت في الوحدات الزراعية مراكز لتدريب الفرق الحكومية وعمال الأهالى والهيئات على أعمال المقاومة ليؤدوها على خير وجه يكفل لها النجاح ، كما عملت على توفير الكيمائيات وأدوات المقاومة الازمة للبلاد بشراء أقصى ما تسمح به ميزانية الوزارة ليشمل التوزيع صغار الزراع ، كما اتفقت مع الهيئات

وكبار الزراع على أن تشتري لحسابهم ما يحتاجون إليه من مواد وأدوات، وكذلك اتفقت من ناحية أخرى مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني على شراء كميات أخرى لاستعمال الزراع بحيث تتضمن تغطية حاجة البلاد جميعها.

وقد بلغت كمية «السكوتون دست» التي استعملتها الوزارة في مقاومة دودة ورق القطن ٣٥٠٠ طن في عام ١٩٥٥ حيث كانت الإصابة غير عادية، و١٦٠٠ طن في عام ١٩٥٦ بينما كل ما استعملته الوزارة من هذه المادة في موسم مقاومة عام ١٩٥٢ بلغ ١٥٠ طنا فقط.

وقد بدأت الوزارة باستخدام مادة التوكساسين الزيتي ٦٪ في علاج ديدان اللوز ودودة ورق القطن على نطاق واسع لدى الزراع في عام ١٩٥٥ فبلغت جملة ما استعملته ٤٦ طناً أرتفعت إلى ١١٤١ طناً عام ١٩٥٦.

ومقاومة آفات القطن بالسيهاويات تتجه إلى الرش أكثر منها إلى التعفير لأنسباب كثيرة منها أن الرش يمكن إجراؤه ليلاً ونهاراً، ومن السهل أن تعم السيهاويات أجزاء النبات أكثر من التعفير، هذا علاوة على أنه لا يتوقف العلاج به بسبب الظروف الجوية كما هو في التعفير.

كما تعمل الوزارة على التحرر من الاعتماد على استيراد المبيدات من الخارج كلياً أو جزئياً، وهذا الاتجاه تسعوا إليه الاعتبارات الاقتصادية والقومية، وفي سبيل تحقيق ذلك تتجه الوزارة نحو تكوين جهاز على قوى تهيأ له جميع مقومات البحث والدراسة لإيجاد مبيدات حشرية وفطرية من خامات محلية صرفة أو جزئية فعالة في مقاومة والعلاج.

والواقع أن هذه العملية ليست هينة، بل تستدعي تعبيء جميع الجهود وتحتطلب الكثير من الجهد والمال، ولذلك ضرورة لابد منها. وبقدر الجهد والسرعة والتعاون بين جميع الهيئات المختلفة يكون التوفيق والنجاح.

ولى جانب مقاومة بالمبيدات الحشرية تعنى الوزارة بباحثات مقاومة البيولوجية بالطفيليات المتوطنة والمستوردة وأمراض الآفات نفسها.

وقد قامت باستيراد الطفيليات التي تعيش على دودة ورق القطن

من موطنها الأصلي في أمريكا الوسطى لنشرها في حقول القطن في مصر بواسطة محطات أقيمت بالوحدات الزراعية المنتشرة في الريف . وكذلك قامت باستيراد أنواع طفيلييات أخرى من ليبيا والهند وجزر هاواي لتجربة أقلامها ونشرها في الحقول لمقاومة ديدان اللوز الفرعونية .

وخلال هذه القول في هذا الاتجاه أثنا لن نقف عند حد في سبيل زيادة غلة الندان سواء أكانت بالوسائل الزراعية أم بمقاومة آفات القطن متوجهين إلى السكال المنشود بإذن الله وتوفيقه .

وإذا قارنا متوسط محصول الفدان في السنوات الثلاث التي تبدأ من عهد الثورة في سنتي « ١٩٥٣ - ١٩٥٥ » بمتوسط السنوات الثلاث السابقة لها « ١٩٥٠ - ١٩٥٢ » لوجدنا أنه فيها عدا السكرنوك الذي نقص بمقدار ٢١٪ في القنطرار فإن الجينزة ٣٠ قد زاد بمقدار ٤٤٪ من القنطرار ، والأشموني زاد بمقدار ٥٥٪ من القنطرار ، والمنوفى زاد بمقدار ٤٠٪ من القنطرار ، وذلك رغم أن الجبو لم يسكن مناسباً للقطن في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ، وأن الإصابة بدودة ورق القطن في عام ١٩٥٥ لم يسبق لها مشيل .

وكذلك إذا قارنا متوسط معدل تصاصي القنطرار في أعوام « ١٩٤٧ - ١٩٤٩ » وأعوام « ١٩٥٠ - ١٩٥٢ » وأعوام الثورة « ١٩٥٣ - ١٩٥٥ » لوجدنا أن التدهور في معدل التصاصي قد نقص بدرجة كبيرة أو انقلب إلى زيادة ، ما عدا في صنف جينزة ٣٠ الذي وإن كان قد تدهور من ٤ أرطال إلى ٦٥٪ فقد نقص التدهور في الأشموني من ٦٪ أرطال إلى ٢٪ أرطال ، وفي السكرنوك من ٣٪ أرطال إلى ٩٪ من الرطل ، وفي المنوفى انقلب التدهور من ٥٪ أرطال إلى زيادة ٤٪ من الرطل .

هذا مما اتت به الاتجاهات الرئيسية في إنتاج القطن . وهناك اتجاهات إضافية منشؤها الحرص الدائم وتتبع محصول القطن في جميع الحقول وفي مختلف أطوار النمو ، فقد لاحظت أن شهر أغسطس من كل عام يكون دائماً فترة حاسمة بالنسبة لمحصول القطن ، لأنه شهر الحرارة المصحوبة بالرطوبة العالية ،

ويختلف أثر ذلك على القطن من عام إلى آخر ، ومن منطقة إلى أخرى فيكون تأثيره أسوأ كلما ارتفعت درجة الرطوبة وخاصة في منطقة شمال الدلتا ، لذلك بدأت الوزارة في الموسم الماضي بابعاد عدة لجان من إخصائى القطن للمرور في جميع المناطق لتبين ظروف المحصول ومعرفة ما إذا كانت هناك حالات بيئية أو وراثية تغلب فيها بعض نباتات القطن وتفادت الأضرار التي تصيب المحصول خلال هذا الشهر أو فترة النمو الأخيرة له .

وقد شرعت الوزارة في إنشاء معامل جديدة لبحوث الفسيولوجيات وسيتو لو جيا القطن وأبحاث التيلة استكمالاً للبحوث المغاربة بالوزارة في القطن وتناول جميع خطوات إنتاجه ابتداء من البذرة وصفاتها الوراثية، والمورفولوجية، ونمو النباتات، وصفات التيلة، واختبارات الغزل.

كـارأينا القيام بدراسة طرق معاملة البذرة سواء أـ كانت بالحرارة أم بالضـوءـ قبل زراعتها لـ تـقـصـيرـ المـدةـ الـلاـزـمـةـ لـنـضـيجـ الـمـخـصـولـ خـصـوصـاـ أـنـ هـذـهـ الطـرـيقـةـ قد استـخدمـتـ فـيـ بـعـضـ الـبـلـادـ الـأـجـنـيـةـ وـأـصـابـتـ قـدـراـ مـنـ التـجـاجـ .

وقد قامت الوزارة بإجراء تجارب في زراعة بعض الأقطان العالمية في مصر باعتبار أننا في سباق مع دول كثيرة تعمل على إنتاج الأقطان الوفيرة المحسوّل مع امتياز صفاتها ، واستوردت فعلاً عينات منها وزرعتها في مناطق معزولة باقصى الصعيد للاستفادة من نتائج تلك الدراسات والتجارب في إنتاجنا القطبي

وهي في سبيل التوسيع في هذا العمل بحيث يشمل أغلب الأقطان الأخرى.

وإكلاً لهذه الناحية تتبع الوزارة أبحاث تربية القطن وتجارب الفزل في الخارج، وذلك بإيفاد المختصين في شئون القطن والاشتراك في المؤتمرات الدولية حتى يمكن مساعدة التقدم القطني ومواجهة الاتجاهات العالمية وتنسيق سياستنا القطنية بما يكفل الحفاظة على المستوى العالمي لأقطاننا والانتصار دائماً في ميدان المنافسة الخارجية تدعيا لاقتصاد البلاد.

ولما كانت عملية تدبير مصروف القطن تتصل اتصالاً وثيقاً باقتصادياته وأسعاره ورسم السياسة الإنتاجية له، فقد اتجهت الوزارة إتجاهها جديداً نحو تدبير مصروفه، فبدلاً من الاعتماد في التدبير على الطريقة التي تجمع فيها البيانات من المصادر والجهات والهيئات المختلفة والتقديرات الشخصية، اتجهنا إلى الأخذ بالطريقة العلية الجديدة التي تقوم على ناتج الجنى الفعلى لعينات تمثل جميع مناطق الإنتاج.

والأخذ بهذه الطريقة يتحقق غرضين هامين: أولهما توفير كثير من الجهد والمال، وثانيهما: معرفة حقيقة المصروف في أية جهة من الجهات، وبذلك يسهل على الوزارة دراسة أسباب ضعف الإنتاج في أية منطقة بذاتها، وتوجيه العناية إلى التغلب عليها لرفع إنتاجها إلى الحد الأقصى.

أما من الناحية التنظيمية للعناية بمحصول القطن والعمل على تهيئة المجهود بشكل يكفل التنسيق والتعاون بين جميع الهيئات التي يمكنها المساهمة في رفع مستوى من النواحي المختلفة، فقد قامت الوزارة بتشكيل لجان متدرجة تبدأ بلجنة السياسة القطنية، وهي تضم وزراء ووكلاء وزارات: الزراعة والتجارة والتموين والصناعة والإصلاح الزراعي ومديري عموم المصالح التي تعنى بشئون القطن في تلك الوزارات، ومديري أنواع ورؤساء فروع القطن بوزارة الزراعة، وبعض الخبراء في تربية القطن، وتتضمن هذه اللجنة السياسية العليا لإنتاج مصروف القطن وأصنافه الجديدة وتستعرض الخطوات المتبقية في ذلك وتحدد الأصناف التي تزرع، ومساحتها ومناطقها.

ثم لجنة البراج وتصم جميع المشتغلين بالقطن في الوزارة ، وهي التي تضع البراج المختلفة لأبحاث وتجارب القطن ، وتتبع تلك البحوث وتطورها ، والتأكد من سيرها وفقاً للمقاييس المعروفة ، ومناقشة ما يرد إليها من اقتراحات أو توجيهات .

ثم اللجنة التنفيذية التي تضم بعض المختصين في الأقسام المشغولة بالقطن في الوزارة ، وهي التي تتولى ربط الابحاث والأعمال فيما بينها ، وشرف على التنفيذ المباشر ، وتقترن البراج على ضوء المشاهدة والمراقبة .

هذه لجنة صغيرة عن أعمال وزارة الزراعة في القطن والخطوات التي اتبعتها في أبحاثها ، وإن أرجو أن أكون قد وفقت في توضيح الخطوط الرئيسية للهوض بمسلول البلاد الرئيسي .

وإنني أعرض فيما يلي بعض إحصاءات إجمالية تناول الإنتاج الزراعي للقطن في فارة السنوات الثلاث الأخيرة منذ تسلمت الثورة المباركة مقاليد الأمور مقارنة بفترة السنوات الثلاث السابقة لها . وفقنا الله لما فيه النفع والخير العميم للبلاد :

متوسط محصول الفدان من أصناف القطن (الشعر بخلاف السكر تو)

في متوسط السنوات الثلاث من عهد الثورة « ١٩٥٣ - ١٩٥٥ »

مقارنا بالسنوات الثلاث السابقة لها

السنوات	سكر تو	منوفي	جيزة ٣٠	قطار	أشموني
١٩٥٢ - ١٩٥٠	٤,٠٩	٣,٨١	٤,١٧	قطار	قطار
١٩٥٣ - ١٩٥٥	٣,٨٨	٥,٨٥	٤,٦٢	قطار	٤,٧٨
الفرق	٠,٢١ -	٢,٠٤ +	٠,٤٥ +	قطار	٥,٣٣

تصافي حليج القنطرار من أصناف القطن في متوسط فترة السنوات الثلاث من عهد الثورة «١٩٥٣—١٩٥٥» مقارنة بالفترتين السابقتين لها

تصافي القنطرار	متوسط ١٩٤٧ - ١٩٤٩		متوسط ١٩٥٢ - ١٩٥٠		متوسط ١٩٥٠ - ١٩٥٣		تصافي القنطرار
	متوسط معدل تصافي القنطرار	الفرق عن الفترة السابقة	متوسط معدل تصافي القنطرار	الفرق عن الفترة السابقة	متوسط معدل تصافي القنطرار		
رطل	رطل	رطل	رطل	رطل	رطل		كرنك
١٠٧,٥	٣,٢	١٠٤,٣	٠,٩	١٠٣,٤			منوف
١٠٩,١	٤,٥	١٠٤,٦	٠,٤	١٠٥,٠			جيزة ٣٠
١١٥,٣	٤,٢	١١١,٠	٥,٦	١٠٥,٤			أشموني
١١٠,٦	٤,٦	١٠٦,٠	٣,٢	١٠٢,٨			

أثر مشروع تنمية وتعظيم تقاوى القطن الأشموني في ارتفاع تصافي الحليج

الاعوام	تصافي الحليج	جملة العائد من قيمة جملة المائدة من إنتاج التصافي من إنتاج المصافي
العام الأول للمشروع ١٩٥٥ - ١٩٥٤	رطل خارج التركيز ١٠٠,٦	قطنطرار
العام الثاني للمشروع ١٩٥٦ - ١٩٥٥	منطقة التركيز ١٠٤,٩	جنيه
	خارج التركيز ١٠٣,٨	٤٩٤٠٠
	منطقة التركيز ١٠٦,٢	٥٧٥٠٠
	خارج التركيز ٦٩٨٠٠	٦٩٨٠٠
	المجملة	١٢٧,٣٠٠
جملة العائد وقيمتها في عامين		١,٨٠٠,٠٠٠
		٢,٣٩٨,٠٠٠
		١٧٦,٧٥٠

توزيع نسبة المنهى في تقاوى الأشون في كل من العامين الأولين لتنفيذ مشروع تنمية وتعجم القطن
١٩٥٦ - ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ - ١٩٥٤ مقارنة بالعام السابق لهما حتى ٤٠٪ (وهو حد التبول في الموسم الأخير)

التوزيع على نسب المنهى حتى ٤٠٪

السنة حتى ٤٠٪	النسبة				السنوات الأخيرة
	بالإذدب ٤١٪	بالإذدب ٤٠٪	بالإذدب ٣٩٪	بالإذدب ٣٨٪	
١٩٥٤	١,٠	١,٠	١,٦	٢,٠	١٩٥٤ - ١٩٥٣
١٩٥٥	٢,٦	٧,٢	١,٥	٢,٨	١٩٥٥ - ١٩٥٤
١٩٥٦	٣,٣	٦٣,٦	٣٣,٩	٤١,١	١٩٥٦ - ١٩٥٥

توزيع نسبة المندى الهربيين في تقاوى الشتوئي بكل من العامين الأولين لتنفيذ مشروع تنمية وتحميم القطن
١٩٥٥ - ١٩٥٦ مقارنة بالموسم السابق لهما حتى ٥٠٪ (وهو حد التقبول في الموسم الأخير)

التوزيع على نسب المندى الهربيين حتى ٥٠٪

النسبة المئوية		العام				النسبة المئوية			
المنطقة		المنطقة		المنطقة		المنطقة		المنطقة	
المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة
المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة
١٣,٧	٤,٥	٤,٩	٥,٩	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٥	٠,٨	١٢٣٢٧٢
٧٤,١	٧,٧	١١,٠	٤,٥	٦,٤	٣,٣	٢,٢	١,٢	٠,٨	١٩٥٣ - ١٩٥٤
٩١,٤	١٧,٣	١٧,١	٦,٥	٤,٩	٣,٣	٢,٣	١,٣	٠,٩	١٩٥٤ - ١٩٥٥
									العام الأول للمشروع
									١٩٥٥ - ١٩٥٦
									العام الثاني للمشروع

التوسيع في مساحة النواة والأصناف المختلفة من القطن بالفدان

الصنف	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥٣	سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٦	سنة ١٩٥٧
دندرة	١٢	١٧,٥	١٥	١١	٥٣	٨٨
أشموني	١٠,٥	١٢,٥	١٦	٢٨	٦٢	٤٠
جيزة ٣٠	٢,٥	١٨	٢٠	٧٠	٨٠	١٠٠
منوفى	١١,٥	١١,٥	٢٩	٥٦	٧٠	١٣٢
كرنك	٤,٥	١٣,٥	١٤	٤٠	٥٧	٨٥
آموف	٢	٧,٥	٣	١٢	٥١	٥٧
جيزة ٤٥	,٢٥	١٣	١	١٢	١٠	١٠٢
جيزة ٥٠	٢,٥	٤	١١	٢٣	٠	١٠
جيزة ٦٠	—	٩	٢٦	٢٠	٢٠	١٠٠
جيزة ٤٧	١٢	١٢,٥	١٠	١٢	٥٠	٤٢
جيزة ٥١	٩	٦,٥	١٠	٢٩	١٣٠	١٣٠
جيزة ٦٤	—	,٥	٢	١٢	١٠	١٠
جيزة ٦٥	—	—	—	٢,٥	٢,٥	١٠
جيزة ٥٨	٥	٨,٥	٨	٨	٢,٥	٢٠
جيزة ٥٩	—	—	—	١٠	٥٠	١٢٠
جمة المساحة	٧١,٧٥	١٣٣,٥	١٧٩	٣٢٦	٧٩٨	١٢٧١

نواة وكثار أول .

التوسيع في حقول الإكشار لزراعة القطن

السنوات	عدد حقول الإكشار	المساحة بالفدان
١٩٥٣	٤٧٩	٣٨٠١٦
١٩٥٤	٥٣٩	٤٧٠٧٥
١٩٥٥	١٦٤٨	١٣٥٤٧٢
١٩٥٦	٢٧٨٨	١٩٧١٥٩

كشف بيان الكيماويات التي استعملت في مقاومة آفات القطن
في الأربع سنوات الأخيرة مقارنة بعام ١٩٥٢

اسم الصنف	الوحدة	المستعمل في ١٩٥٢	المستعمل في ١٩٥٣	المستعمل في ١٩٥٤	المستعمل في ١٩٥٥	المستعمل في ١٩٥٦
كون دست	طن	١٦٠٠	٣٥٠٠	٧٣٠	١٨١	١٥٠
توكسافين ذيتي .٦٠٪	—	١١٤١	٤٦	—	—	—
توكسايدن مسحوق .٣٠٪	—	٢	١١	٢,٥	—	—
مستطب د.د. ت - لندن	—	٥٨	—	—	—	—
جيبر و كبريت زرنيخى	—	٢٠	٣٨	١٦	٦٠	٥٦
أخضر باريسى	—	١١	١٢	٥	٤	١
اجر و سيد ٣	—	٢٣٠	٨٨	٤٧	١٢	٥٢
.٥٪ د.د. ت	—	—	٨٦	٧٧	٠,٥	—
.١٠٪ د.د. ت	—	١٥٠	٢٨٦	١	—	—
زرنيخات الكسيديم	—	٨	٤١	—	—	٧